ولو نوى في الجهر به حتى جهر بلا خلاف اذا قضاها لعذر والقضاء يكون مستثنى من قولهم ات
من قضا فاته الليل بالنهار يسر على الضحيح وكذا اذا قضاها الصبح كما تقدم ومتى جهر على الضحيح
اذا قضاه بعد الظهر والعصر فيكون مستثنى من قولهم اذا قضى فاته النهار يسر بلا خلاف **فائدة**
كل من وجب عليه شيء فمات لزمه قضاؤه استدراكا لمصلحته الا في ثلاثة **منها** من نذر صوم
الدهر فانه اذا فاته منه شيء لا يتصور قضاؤه ولا يلزمه **ومنها** نفقة القريب اذا فاتت لم تجب
قضاؤها **ومنها** اذا نذر ان يصلي الصبح اول ليل او نهار فاخذ اخذه وضلا هل اخذ وتها **ومنها**
اذا نذر ان يصلي فيما فاتني من فوائته كل يوم فالمذهب الصحيح انه يوم لا عدم عليه لان الفاضل
عن قوته يعد كمن تبرع بالتصدق بما نذر لا بالمنزوم **ومنها** اذا نذر ان يعتق كل عبد
يملكه فملك عبيدا واخر عتقهم حتى مات لم يعتقوا بعد موته لانهم استقلوا الى ورثته **ومنها**
اذا نذر ان يحج كل سنة من عرض فاته من ذلك شيء **ومنها** اذا دخل بكره بغير اذن امه وقلنا
بوجوبه فلا يكفي قضاؤه لانه اذا خرج الى الفلاة كان الثاني والحالة هذه لشرع لا بالقضاء **ومنها**
ترك السلام اذا تركه لا يقضي ولا يثبت في الذمة **ومنها** الاذان من الوقت لا قضاء له ولا
كفارة **ومنها** ايام الاستسقاء اذا قلنا انه يجب صومها بان الامام فاتت فالذي يظهر انها
لا تقضي لانها ذات سبب وقد ذات كفضاء الاستسقاء **ومنها** الجامع في رمضان اذا كفر عن
ذاك بصوم ثم افسده فانه يستأنف له قضاء كما ذكره الرافعي في باب النطوع **ما يكون "قضاؤه"**
على الوقت وما لا ضابطه ان ما كان مأتيا وجب بسبب جاز ان يقضيه على احد وجهين
لانه يعلم وقوعه لا محالة بسبب واجب ولا مكان يدنيا **فمن ذلك** الزكاة يجوز تقديمها على الحول لوجود
النصاب ولانه على قولين في الاصح فمن كان النطوع يجوز تقديمها في اول رمضان لاتباعه على الصحيح
وبه قطع قال في شرح المهذب لا يجوز للشيخ الهرم والعاجز الذي لا يرجو برءه
تقديم الفدية على رمضان ويجوز تعجيل طلوع الفجر عن ذلك اليوم وقبل الفجر ايضا على المذهب قال
الرويا في فيه احتمالان وقال الرياني الى ما قبل نصف الليل على قطع به ولا يتقدم الاداء يوم وجد
انه وكفارة الجماع فيه لا تقدم على الجماع في الصحيح وبه قطع التاخير الى ما قبل رمضان اخر قال
الزاوي في تعجيلها قبل مجيء ذلك وجهان كتعجيل كفارة الحلق لمعضوبه ودم القران يجوز تعجيله ايام التشريق
بالتشكيل لا قبله بلا خلاف ودم التمتع لا يجوز قبل الاحرام بالحج فيما وجهان كما يجوز تعجيل بعد الاحرام
بعد الاحرام بالحج قطعا وفيما يبدلها الوجه انها يجوز من الفرض وان لم يحرم بالحج والثاني لا
والثالث يجوز قبل الفراغ منها ايضا ودم جزاء الصيد يجوز بعد جرحه لوجود السبب لا بعد لفقده
على المذهب ودم الاستمتاع بالطيب والطيب والحلق وان كان كفارة جاز بعد الصحيح على الاظهر
على الصحيح والبدنة الحلق مثل ان نذر الله من يضحي فله هل يجزئ كذا قال في شرح المهذب لا يجوز فعله
قبل وجود المعلق عليه في الاصح قال الرافعي في الروضة يجوز بعد النصاب وقبل الحول قياسا على الشاة وجوز
وكفارة الظهار قال الرافعي التكفير بالمال بعد الظهار وقبل العود جائز لان الظهار لا يسبب

والكفارة متى به اليه كما انها متى به الى اليمين دفيه وجهه وكفارة القتل يجوز تقديمها على الرجوع
بعد تحول الحزة على الاصح كما في جزاء الصيد ولا يجوز تقديمها على الجرح ولا في الطيب من شله فيه احتمالان
تنبيه بلا للفهم من له اخر التبيين وكفارة اليمين الاصح جواز تقديمها بعد اليمين قبل الحنث او بالصوم
ولا ان كان الحنث معصيته **ومما تهم** على وقته من العبادات البدنية الاذان الصبح وفيه اوجه اصحها
جواز ان قدمه من نصف والثاني من خمس وقت الاختيار للعشا بالثلث او النصف والثالث من السدس
الاخير والرابع يجتهد والخامس في صبح الليل **ونظيره** غسل العيد الاصح جوازه بعد صلاة الليل
كما ان الصبح والثاني في صبح الليل الثالث عند الشيخين **ونظيره** ايضا السحور فان وقته بعد نصف
الليل كما مر وهو الزاوي في كتاب الايمان والنواوي في شرح المهذب ولم يحكيا فيه خلافا فان

القول في الاداء اذا فيه فروع **منها** الحنفية تذكر ركعة قطعا
الاداء يدرك بركعة في الوقت على الاصح والثاني تكبيرة والثالث السلام **ومنها** فصيلة
اول الوقت وتدرك بان يشتغل باسباب الصلاة في اول الوقت وقيل لا بد من تقديم التحريم على الوقت
لان وجوبه لا يختص بالصلاة وقيل لا بد من تقديم كل ما لا بد منه فيه وقيل تحصل بادراك الوقت
وقيل تفوت بمضي وقت الاختيار **ومنها** فضيلة تكبيرة الاحرام وتدرك بان يشتغل
بالتحرم عقيب تحرم امامه وقيل بادراك بعض القيام وقيل بادراك الركوع الاول **ومنها**
فضيلة الجماعة وتدرك بركعة قبل السلام وقبل بركعة مع الامام وهل يدرك بذلك فضيلة الجماعة
فيه تضعيف الى بضع وعشرين ظاهر كلامهم نعم لكن قال في الخادم ان عبارة الرافعي تدرك
بركعة وان بنى تدرك الجماعة وفضيلتها فرقا **ومنها** وجوب الضلع يدرك الاتفاق وتدرك
بادراك تكبيرة من وضعها او وقت ما يقع فيها ان وقعت معها هذا هو الاصح من عشرين وجها
والثاني يكفي متصل تكبيرة والثالث تدركه شيوخ والرابع تدركه قائما والخامس فدت الاولى مع
تكبيرة الثانية والسادس تدرك هاوت بعض تكبيرة الثانية والسابع فدت هاوت كله قائما ثم قاعدا والثامن
فدت هاوت كله شيوخ والتاسع فدت الثانية وتكبيرة في الاولى والعاشر فدت هاوت بعض تكبيرة
الحادية عشر فدت هاوت كله قائما الثاني عشر فدت هاوت كله شيوخ والثالث عشر فدرك الثانية
فقط وتعتبر الطهارة منه كل واحد منها فصار ستة وعشرين **ومنها** وجوبها بادراك جزء منها
من الوقت قبل مضي قدر الغسل والاصح تحصل بان ادرك العرض فقط وقيل بادراك ما يجب به احرام

القول في التحمل قال **امام الحرمين** يدخل التحمل اتباعه اشياء
احب ها اذا الزكاة الى الغارم قال وهذا كما حصلي وان ادخل وجوب مستقر الثاني كفارة
ذكر وجنه في نهار رمضان في الهامه وعنها الثالث تحمل البدنة في الفاقده وهل يجب على
الفاقده ابتداء الام على الحاج يتحملها الفاقده فيه لان اصحها الثاني الرابع النظر وهل
يجب على الموجود ابتداء الام على الموجود عنه يتحملها الموجود فيه وجهان اصحها الثاني **قلت**
ولهذا الخلاف نظائر منها الفاقده هل وجبت على المنوفاة ثم سقطت وتحملها الامام عنه او لم
تجب اصلا ان اصحها الاول **ومنها** اذا نذر وطء امته بعينه لم يجب وهل وجب ثم سقط

Copyright © University